J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol. 9(8): 553 - 560, 2018

An Economic Study of the Demand for Red Meat and its Alternatives in Arab Republic of Egypt

Abdel Hamid, A. K.[1] ; A. A. D. Mohamed[1] and Y. S. Y. Bakheet[2]
[1]Agricultural Economics department, Faculty of Agriculture, Cairo, Al-Azhar University
[2]Economic Affairs Sector - Ministry of Agriculture

This article was CHECKED against plagiarism using TurnitIn software

دراسة اقتصادية للطلب على اللحوم الحمراء وبدائلها في جمهورية مصر العربية

عاصم كُريِّم عبدالحميد[1]، على أبوضيف محمد مطاوع[1] و يحي شعبان يحي بخيت[2]
[1]قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة بالقاهرة- جامعة الأزهر
[2] قطاع الشئون الاقتصادية - وزارة الزراعة

الملخص

يعد قطاع الإنتاج الحيواني من القطاعات الإنتاجية الهامة في بناء الاقتصاد القومي حيث بلغ متوسط قيمة إنتاج اللحوم الحمراء وبدائلها حوالى 80 مليار جنيه, تمثل نحو 28,1%, من متوسط قيمة الإنتاج الزراعي خلال الفترة (2011-2015). وتمثلت مشكلة البحث في أن مصر تواجه عجزًا في الكميات المنتجة من اللحوم الحمراء مما أدى إلى عدم الوفاء بالاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة. ويهدف هذا البحث إلى دراسة المشكلات التي يواجهها مستهلكوا اللحوم الحمراء وبدائلها، والحلول الملائمة في ظل الموارد المتاحة، ووضع رؤية مستقبلية للطلب على اللحوم الحمراء وبدائلها مصر. وقد اعتمد البحث على البيانات الثانوية والأولية حيث تم اختيار عينة عشوائية طبقية مرحلية، لمستهلكوا اللحوم الحمراء وبدائلها، قوامها 200 مفردة ممثلة للجمهورية من محافظة القليوبية, ومحافظة بني سويف. وقد تم تقدير دوال الطلب على اللحوم الحمراء، وبدائلها، لمعرفة أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع، والمتمثل في الطلب على اللحوم الحمراء وبدائلها، وتمثلت المتغيرات المستقلة في كل من سعر السلعة، ودخل المستهلك، وعدد أفراد الأسرة، وسعر السلعة البديلة، والمستوى التعليمي كمتغير ضمني. واتضح أن سلعة اللحوم الحمراء تعتبر سلعة ضرورية بالنسبة لحضر وريف عينة الدراسة، وتشير قيمة المرونة السعرية أن الطلب على هذه السلعة طلب مرن. كما تشير النتائج أن العلاقة بين الطلب على اللحوم البيضاء والحمراء علاقة إحلاليه. ويدل معامل المرونة الدخلية على أن السلعة ضرورية بالنسبة لحضر العينة، كما يدل معامل المرونة العبورية أن العلاقة بين اللحوم الحمراء والأسماك علاقة إحلالية (تنافسية) وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي. وتمثلت أهم المشكلات التي تواجه مستهلكوا اللحوم الحمراء في ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء وانخفاض الدخل وقد تمثلت الحلول المقترحة في الرقابة على الأسعار حيث أن أسعار اللحوم الحمراء قد أخذ ارتفاعاً ملحوظاً في عينة الدراسة, وتمثلت أهم المشكلات التي تواجه مستهلكوا اللحوم البيضاء في عينة البحث في: ارتفاع أسعار اللحوم، وانخفاض مستوى الدخل، وعدم صلاحية كثير من محلات ذبح الطيور، والغش في لحوم الدواجن، انتشار الأمراض، وفيما يتعلق بالمشكلات التي تواجه مستهلكوا الأسماك في عينة البحث وهي ارتفاع أسعار الأسماك، وانخفاض مستوى الدخل، ونقص حلقات الأسماك، وطرق النقل والحفظ، وانخفاض الرقابة. وأظهرت نتائج التحليل البيئى أن أهم نقاط القوة كبر حجم قطاع إنتاج اللحوم كما أنها تستوعب عدداً كبيراً من العمالة. بينما كانت أهم نقاط الضعف عدم وجود قاعدة بيانات دقيقة، ووجود طاقات عاطلة بمشروعات الإنتاج للحوم الحمراء، وكذلك مصانع الإعلاف، وارتفاع تكاليف استيراد السلالات الجديدة. ومن الفرص دعم الحكومة لقطاع الإنتاج الحيواني من خلال منح بعض التسهيلات الائتمانية والتعويضية، والاستفادة من تواجد الجمعيات المتخصصة في إحياء مشروعات تسمين العجول. وكان من التهديدات ارتفاع المخاطر والتهديدات لقطاع إنتاج اللحوم، وفتح باب الاستيراد أدى إلى انهيار قطاع إنتاج اللحوم في مصر. ولذا توصي الدراسة بدعم قطاع إنتاج اللحوم الحمراء وبدائلها، وتوفير مستلزمات الإنتاج محلياً، وتوفير قاعدة بيانات، والاهتمام برفع كفاءة السلالات المحلية، مع الاهتمام بالجانب التسويقي. والمتابعة الارشادية البيطرية من قبل الدولة، وزيادة الرقابة الحكومية على استيراد مستلزمات الإنتاج، والرقابة على الأسواق، والعمل على توعية المواطن.

المقدمة

يعد قطاع الإنتاج الحيواني من القطاعات الإنتاجية الهامة في بناء الاقتصاد القومي بصفة عامة والاقتصاد الزراعي بصفة خاصة، حيث تساهم الثروة الحيوانية مساهمة رئيسية في الإنتاج والدخل الزراعي القومي المصري، كما تساهم المنتجات الحيوانية في الأمن الغذائي وهي المصدر الرئيسي للبروتين.

وقد بلغ متوسط قيمة الإنتاج الزراعي نحو 284,7 مليار جنيه خلال الفترة (2011-2015) وبلغ متوسط قيمة الإنتاج الحيواني لتلك الفترة حوالى 100,6 مليار جنيه، وقد بلغ متوسط قيمة كل من اللحوم الحمراء والدواجن 39,2, 20,9 مليار جنيه, تمثل نحو 38,9%, 20,8% من قيمة الإنتاج الحيوانى, بينما بلغ متوسط قيمة الإنتاج السمكى 19,9 مليار جنيه تمثل نحو 7% من قيمة الإنتاج الزراعى[(5)]. وتمثل اللحوم الحمراء أحد أهم مصادر البروتين الحيواني، ويتأثر الطلب عليها بالعديد من العوامل أهمها أسعار اللحوم الحمراء وأسعار السلع البديلة مثل الدواجن والأسماك، ومقدار دخل المستهلك المخصص للإنفاق على تلك السلع، وأذواق المستهلكين.

وهناك ضرورة لتنمية قطاع الإنتاج الحيواني في الزراعة المصرية وذلك لمواجهة الاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة منها، والاستغناء التدريجي عن الإستيراد لتلك الكميات والذى يمكن من خلالها الوصول إلى سياسة تؤدي إلى النهوض بالطاقة الإنتاجية من اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء والأسماك وبالتالي الإرتقاء بمتوسط نصيب الفرد من البروتين الحيواني في مصر.

مشكلة البحث: تواجه مصر عجزًا في الكميات المنتجة من اللحوم الحمراء مما أدى إلى عدم الوفاء بالاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة، وارتفاع أسعارها المحلية ، والاعتماد على الإستيراد، الأمر الذي يشكل ضغطًا على ميزان المدفوعات، مما يتطلب ضرورة تخفيض الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، كما أن ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء أدى إلى ارتفاع أسعار السلع البديلة من اللحوم البيضاء والأسماك، كذلك فان قطاع الانتاج الحيواني يواجة العديد من المشاكل المرتبطة بإنتاج اللحوم الحمراء وبدائلها في جمهورية مصر العربية.

هدف البحث: يهدف هذا البحث بصفة أساسية إلى التعرف على الجوانب المختلفة للطلب على اللحوم الحمراء وبدائلها في جمهورية مصر العربية، وكذلك دراسة المشكلات التي يواجهها مستهلكوا اللحوم الحمراء وبدائلها، ومحاولة التعرف على الحلول الملائمة في ظل الموارد المتاحة، كما يستهدف البحث أيضاً وضع رؤية مستقبلية للطلب على اللحوم الحمراء وبدائلها في جمهورية مصر العربية.

الطريقة البحثية

تم استخدام أسلوبي التحليل الوصفى والكمى في محاولة للتعرف على الطلب على اللحوم الحمراء وبدائلها، وتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد، كما تم استخدام التحليل العاملي لوضع رؤية مستقبلية للحوم الحمراء وبدائلها.

وقد اعتمد البحث على البيانات الثانوية والتى تصدر من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، في حين تم الاعتماد على البيانات الأولية بصفة رئيسية من خلال عينة عشوائية طبقية مرحلية[(4)]، لمستهلكوا اللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك، وقد تم اختيار محافظتين تمثلان الجمهورية وهما محافظة القليوبية ممثلة للوجه البحري، ومحافظة بني سويف ممثلة للوجه القبلي. واشتملت عينة البحث على (200) مفردة، قسمت إلى 80 مفردة من الحضر، و120 مفردة من الريف، تم اختيار مركزين من كل محافظة، ممثلة في حضر المحافظة، ومن كل مركز تم اختيار 20 مفردة بإجمالي 40 مفردة بحضر كل محافظة، وقد تم اختيار قريتين من كل مركز بطريقة عشوائية بواقع 15 مفردة من كل قرية بإجمالي 30 مفردة لكل مركز و 60 مفردة من كل محافظة، وقد تم توزيع مفردات العينة على قرى ومراكز العينة، كما هو مبين في الجدول رقم (1).

جدول 1.توزيع مفردات عينة البحث على قرى ومراكز محافظتي الدراسة وذلك في عام 2016م.

المحافظات	المراكز	عدد المشاهدات من الحضر	القرى	عدد المشاهدات من الريف
بنى سويف	بنى سويف	20	ترمنت	15
			الشرقية	15
			الحلابية	15
	ناصر	20	دلاص	15
			أشمنت	15
إجمالي المحافظة		40	-	60
القليوبية	بنها	20	مرصفا	15
			دجوى	15
	شبين القناطر	20	الجعافرة	15
			الحزانية	15
إجمالي المحافظة		40	-	60
إجمالي العينة		80	-	120

المصدر: حسبت من: بيانات الاستبيان عام 2016م.

النتائج والمناقشات

أولاً: الطلب على اللحوم الحمراء وبدائلها في جمهورية مصر العربية:

أ- دالتا الطلب على اللحوم الحمراء في (حضر، ريف) عينة الدراسة:

يختص هذا الجزء من البحث، بتقدير دوال الطلب على اللحوم الحمراء. وقد تم تقدير الدوال في صورتها الخطية اللوغاريتمية المزدوجة[7]، وذلك باتباع أسلوب الانحدار المتعدد، لمعرفة أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع، والمتمثل فى الطلب على اللحوم الحمراء، وقد تمثلت المتغيرات المستقلة فى كل من سعر السلعة، ودخل المستهلك، وعدد أفراد الأسرة، وسعر اللحوم البيضاء، وأسعار الأسماك، والمستوى التعليمي كمتغير ضمني.

1- دالة الطلب على اللحوم الحمراء في حضر عينة الدراسة:

تشير التقديرات الموضحة بالجدول رقم (2) لدالة الطلب على اللحوم الحمراء في حضر عينة البحث، إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية إحصائياً بين الطلب على اللحوم الحمراء، وبين كل من عدد أفراد الأسرة، ودخل المستهلك، وتدل قيمة المرونات المقدرة على أن الطلب على اللحوم الحمراء كان يزداد بمقدار 0,150 ، 0,256 جنيهاً، بزيادة كل من عدد أفراد الأسرة، والدخل الشهرى للأسرة، بمقدار الوحدة على الترتيب. وبالنظر للمرونة الدخلية يتبين أن سلعة اللحوم الحمراء تعتبر سلعة ضرورية بالنسبة لحضر عينة الدراسة. كما أوضحت نتائج الدالة أيضاً وجود علاقة سالبة ومعنوية إحصائياً بين الطلب على اللحوم الحمراء، وسعرها، وتدل قيمة المرونة المقدرة لهذا المتغير أن الطلب على اللحوم الحمراء كلما زاد سعر السلعة بمقدار 1%، انخفض الطلب على اللحوم الحمراء بمقدار 2,56%، مما يتفق والمنطق الاقتصادي، وتبين قيمة المرونة أن الطلب على هذه السلعة طلب مرن، وذلك لوجود البدائل المختلفة لهذه السلعة والتي يمكن أن تحل محلها.

جدول 2. دالة الطلب اللوغاريتمي للحوم الحمراء (حضر– ريف) في عينة الدراسة 2016.

معامل الدالة / البيان	البيان	الحد الثابت	أسعار اللحوم الحمراء	عدد أفراد الأسرة	دخل المستهلك	أسعار اللحوم البيضاء	أسعار الأسماك	المستوى التعليمي	R^{-2}	F
الكمية المطلوبة	حضر	9,65 **(4,70)	2,51- **(6,62-)	0,150 **(2,82)	0,256 **(6,41)	0,084 (0,63)	0,113 (1,58)	0,010 (1,02)	0,79	59,14
من اللحوم الحمراء	ريف	16,5 **(12,2)	3,98- **(15,97-)	0,18 (0,63-)	(0,280) **(7,40)	0,136 (1,34)	0,059 (0,87)	0,108- **(3,78-)	0,89	144,5

– حيث تشير الأرقام بين القوسين وأسفل معاملات الانحدار إلى قيمة (t) المحسوبة.
– (*)، (**) تشير إلى المعنوية عند مستوى 0.05، 0.01 على الترتيب.
– R^{-2} معامل التحديد المعدل. F = قيمة (F-Test) المحسوبة لكل معادلة.
المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة الاستبيان 2016.

في حين لم يظهر تأثير بقية المتغيرات في النموذج باستثناء كل من دخل المستهلك، وعدد أفراد الأسرة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل نحو 0,79، في حين ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقاسة بالدالة وفقاً لقيمة معيار معامل التحديد، كما ثبتت معنوية النموذج المقدر عند المستوى الاحتمالى 0,01.

2- دالة الطلب على اللحوم الحمراء في ريف عينة الدراسة:

تبين التقديرات الواردة بالجدول رقم (2) دالة الطلب على اللحوم الحمراء في ريف عينة البحث، إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية إحصائياً بين الطلب على اللحوم الحمراء، ودخل المستهلك، وتدل قيمة المرونة المقدرة على أن الطلب على اللحوم الحمراء كان يزداد بمقدار 0,280 جنيهاً، بزيادة الدخل الشهرى للأسرة، بمقدار الوحدة. وبالنظر للمرونة الدخلية يتبين أن سلعة اللحوم الحمراء تعتبر سلعة ضرورية بالنسبة لريف عينة البحث. كما أوضحت نتائج الدالة أيضاً وجود علاقة سالبة ومعنوية إحصائياً بين الطلب على اللحوم الحمراء، وسعرها، والمستوى التعليمي، وتدل قيمة المرونات المقدرة لهذين المتغيرين أنه كلما زاد سعر السلعة، وارتفاع المستوى التعليمى بمقدار الوحدة، انخفض الطلب على اللحوم الحمراء بمقدار 3,98، 0,108 وحدة مما يتفق والمنطق الاقتصادي، وتبين قيمة المرونة السعرية أن الطلب على هذه السلعة طلب مرن. في حين لم يظهر تأثير بقية المتغيرات في النموذج باستثناء دخل المستهلك والمستوى التعليمي، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل نحو 0,89، في حين ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقاسة بالدالة وفقاً لقيمة معيار معامل التحديد. كما ثبتت معنوية النموذج المقدر عند المستوى الاحتمالى 0,01. وتجدر الاشارة إلى أنه تم تقدير دوال الطلب على اللحوم الحمراء في ريف وحضر محافظتي القليوبية وبنى سويف كل على حدة، ولم تثبت المعنوية الاحصائية لأي من هذه الدوال.

ب- دالتا الطلب على اللحوم البيضاء في عينة الدراسة:

يختص هذا الجزء من البحث، بتقدير دوال الطلب على اللحوم البيضاء. وقد تم تقدير الدوال في صورتها الخطية اللوغاريتمية المزدوجة، وذلك باتباع أسلوب الانحدار المتعدد، لمعرفة أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع، والمتمثل فى الطلب على اللحوم البيضاء، وقد تمثلت المتغيرات المستقلة فى كل من سعر السلعة، وعدد أفراد الأسرة، ودخل المستهلك، وسعر اللحوم الحمراء، وأسعار الأسماك، والمستوى التعليمة كمتغير ضمني.

1- دالة الطلب على اللحوم البيضاء في حضر عينة الدراسة:

تشير تقديرات الجدول رقم (3) لدالة الطلب على اللحوم البيضاء في حضر عينة البحث، إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية إحصائياً بين الطلب على اللحوم البيضاء، وأسعار اللحوم الحمراء، وتدل قيمة المرونة المقدرة على أنه بزيادة أسعار اللحوم الحمراء بمقدار 1% يزيد الطلب على اللحوم البيضاء بمقدار 3,02%، ويدل معامل المرونة التقاطعية(العبورية)[1] على أن العلاقة بين الطلب على اللحوم البيضاء واللحوم الحمراء علاقة إحلالية وهذا يتطابق مع المنطق الاقتصادي.

جدول 3. دالة الطلب اللوغاريتمي على اللحوم البيضاء (حضر – ريف) في عينة الدراسة 2016.

معامل الدالة / السنة	البيان	الحد الثابت	لحوم بيضاء	عدد أفراد الأسرة	دخل المستهلك	أسعار اللحوم الحمراء	أسعار الأسماك	المستوى التعليمي	R^{-2}	F
الكمية المطلوبة	حضر	10,2- **(4,05)	0,620- **(3,63-)	0,0235 (0,39)	0,0363 (0,72)	3,02 **(6,20)	0,150- *(1,75-)	0,0615 (0,83)	0,52	38,32
من اللحوم البيضاء	ريف	3,36 *(2,45)	0,036 (0,26)	0,110 **(2,80)	0,023 (0,26)	0,521- *(1,98-)	0,078 (0,89)	0,008 (0,046)	0,67	45,57

– الأرقام بين القوسين وأسفل معاملات الانحدار تشير إلى قيمة (t) المحسوبة.
– (*)، (**) تشير إلى المعنوية عند مستوى 0.05، 0.01 على الترتيب.
– R^{-2} معامل التحديد المعدل. F = قيمة (F-Test) المحسوبة لكل معادلة.
المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة الاستبيان 2016.

كما أوضحت نتائج الدالة أيضاً وجود علاقة سالبة ومعنوية إحصائياً بين الطلب على اللحوم البيضاء، وكل من سعرها، وأسعار الأسماك، وتدل قيمة المرونات المقدرة لهذين المتغيرين أنه كلما زاد سعر السلعة، وأسعار الأسماك بمقدار 1%، انخفض الطلب على اللحوم البيضاء بمقدار 0,620%، 0,150% وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي، وتبين قيمة المرونة السعرية أن الطلب على هذه السلعة طلب غير مرن. في حين لم يظهر تأثير بقية المتغيرات في النموذج، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل نحو 0,52، في حين ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقاسة بالدالة وفقاً لقيمة معيار معامل التحديد. كما ثبتت معنوية النموذج المقدر عند المستوى الاحتمالى 0,01.

2- دالة الطلب على اللحوم البيضاء في ريف عينة الدراسة:

تشير التقديرات الواردة بالجدول رقم (3) لدالة الطلب على اللحوم البيضاء في ريف عينة البحث، حيث تبين وجود علاقة موجبة ومعنوية

إحصائياً بين الطلب على اللحوم البيضاء، وعدد أفراد الأسرة، وتدل قيمة المرونة المقدرة على أنه كلما زاد عدد أفراد الأسرة بمقدار الوحدة زادت الكمية المستهلكة بمقدار 0,110 كيلو جرام، كما أوضحت نتائج الدالة أيضاً وجود علاقة سالبة ومعنوية إحصائياً بين الطلب على اللحوم البيضاء، وأسعار اللحوم الحمراء، وتدل قيمة المرونة المقدر لهذا المتغير أنه كلما زادت أسعار اللحوم الحمراء، بمقدار 1%، انخفض الطلب على اللحوم البيضاء بمقدار 0,521 كجم، في حين لم يظهر تأثير بقية المتغيرات في النموذج، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل نحو 0,67، في حين ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقاسة بالدالة وفقاً لقيمة معيار معامل التحديد. كما ثبتت معنوية النموذج المقدر عند المستوى الاحتمالى 0,01.

ج- دالتا الطلب على الأسماك في عينة الدارسة:

يختص هذا الجزء من البحث، بتقدير دوال الطلب على الأسماك. وقد تم تقدير الدوال في صورتها الخطية اللوغاريتمية المزدوجة، وذلك باتباع أسلوب الانحدار المتعدد، لمعرفة أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع، والمتمثل فى الطلب على الأسماك، وقد تمثلت المتغيرات المستقلة فى كل من سعر السلعة، وعدد أفراد الأسرة، ودخل المستهلك، وسعر اللحوم الحمراء، وأسعار اللحوم البيضاء، والمستوى التعليمى كمتغير ضمني.

1- دالة الطلب على الأسماك في حضر عينة البحث:

تشير تقديرات الجدول رقم (4) لدالة الطلب على الأسماك في حضر عينة البحث، إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية إحصائياً بين الطلب على الأسماك، وكل من عدد أفراد الأسرة، والدخل، وأسعار اللحوم الحمراء، وتدل قيمة المرونات المقدرة على أنه بزيادة كل من عدد أفراد الأسرة، والدخل، وأسعار اللحوم الحمراء، والمستوى التعليمى بمقدار 1% يزيد الطلب على الأسماك بمقدار 0,245، 0,470، 1,94، 0,197 من الوحدة، ويدل معامل المرونة الدخلية على أن السلعة ضرورية بالنسبة لحضر العينة، كما يدل معامل المرونة العبورية أن العلاقة بين اللحوم الحمراء والأسماك علاقة إحلالية (تنافسية) وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي. في حين لم يظهر تأثير بقية المتغيرات في النموذج، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل نحو 0,48، في حين ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقاسة بالدالة وفقاً لقيمة معيار معامل التحديد. كما ثبتت معنوية النموذج المقدر عند المستوى الاحتمالى 0,0

جدول 4. دالة الطلب اللوغاريتمي للأسماك (حضر – ريف) في عينة الدراسة 2016.

معامل الدالة / البيان	البيان	الحد الثابت	الأسماك	عدد أفراد الأسرة	دخل المستهلك	أسعار اللحوم الحمراء	أسعار اللحوم البيضاء	المستوى التعليمي	R^{-2}	F
الكمية المطلوبة من الأسماك	حضر	11,38- **(3,48-)	0,036- (0,25-)	0,245 **(2,91)	0,470 **(6,50)	1,94 **(3,08)	0,067- (0,32-)	0,197 *(1,95)	0,48	11,84
	ريف	2,36- (0,75-)	0,225- (1,34-)	0,314 **(4,78)	0,162 *(2,17)	0,449 (0,79)	0,180 (0,71)	0,0972 *(1,68)	0,37	16,08

– حيث تشير الأرقام بين القوسين وأسفل معاملات الانحدار إلى قيمة (t) المحسوبة.
– (*)، (**) تشير إلى المعنوية عند مستوى 0,05، 0,01 على الترتيب.
– R^{-2} معامل التحديد المعدل. F = قيمة (F-Test) المحسوبة لكل معادلة.
المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة الاستبيان 2016.

2- دالة الطلب على الأسماك في ريف عينة الدراسة:

تشير التقديرات الواردة بالجدول رقم (4) لدالة الطلب على الأسماك في ريف عينة البحث، حيث تبين وجود علاقة موجبة ومعنوية إحصائياً بين الطلب على الأسماك، وعدد أفراد الأسرة، ودخل المستهلك، والمستوى التعليمى، وتدل قيمة المرونات المقدرة على أنه كلما زاد عدد أفراد الأسرة، والدخل، والمستوى التعليمى، بمقدار الوحدة زادت الكمية المستهلكة من الأسماك بمقدار 0,314، 0,162، 0,972 وحدة، ويدل معامل المرونة الدخلية أن السلعة ضرورية بالنسبة للمستهلك، في حين لم يظهر تأثير بقية المتغيرات في النموذج، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل نحو 0,37، في حين ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقاسة بالدالة وفقاً لقيمة معيار معامل التحديد. كما ثبتت معنوية النموذج المقدر عند المستوى الاحتمالى 0,01.

ثانياً: المشكلات التي تواجه مستهلكوا اللحوم الحمراء وبدائلها في عينة الدراسة:

أ- المشكلات التي تواجه مستهلكوا اللحوم الحمراء في عينة الدراسة.

اتضح من دراسة الجدول رقم (5) أن مشكلة ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء يعاني منها 188 أسرة مثلت حوالى 94% من إجمالي مفردات العينة؛ موزعة كالتالي 120 أسرة في ريف العينة تمثل 60%، من إجمالي مفردات العينة، و68 أسرة في الحضر تمثل 34%، من مفردات العينة. كما تبين أن مشكلة انخفاض الدخل في ريف وحضر العينة قد بلغت نحو 52%، 28% على الترتيب بانخفاض الدخل يؤثر على شراء اللحوم في ريف وحضر العينة، وفيما يتعلق بمشكلة الغش في اللحوم كانت تمثل نحو 32%، 16% في ريف وحضر العينة على الترتيب.

جدول 5. المشكلات التي تواجه مستهلكوا اللحوم الحمراء في عينة البحث 2016

البيان / أهم المشكلات	إجمالي عينة الدراسة								إجمال العينة	الأهمية النسبية
	ريف				حضر					
	توجد	%	لا توجد	%	توجد	%	لا توجد	%		
1- ارتفاع أسعار اللحوم.	120	60	-	-	68	34	12	6	200	100
2- انخفاض مستوى الدخل	104	52	16	8	56	28	24	12	200	100
3- نوعية وجودة اللحوم والغش	64	32	56	28	32	16	48	24	200	100
4- انتشار الأمراض	90	45	30	15	50	25	30	15	200	100
5- انخفاض الرقابة	90	45	30	15	63	31.5	17	8,5	200	100
6- أسلوب وطريقة النقل	97	48,5	23	11,5	60	30	20	10	200	100
7- الذبح خارج السلخانات	101	50,5	19	9,5	61	30,5	19	9,5	200	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة الاستبيان لعام 2016م.

وفيما يتعلق بمشكلة انتشار الأمراض في اللحوم التي تؤثر على الاستهلاك فقد مثلت 45%، 25% في ريف وحضر الجمهورية، على الترتيب، ومن حيث الرقابة على اللحوم في المحلات كانت هذه المشكلة تمثل نحو 45%، 31,5% من اهتمامات المستهلكين في ريف وحضر عينة الدراسة على الترتيب، أما مشكلة أسلوب النقل وتعرض اللحوم للتلوث وهي الظاهرة الغالبة في عينة الدراسة حيث كانت تمثل 97 مبحوثاً تمثل 48,5% في الريف بينما كانت في الحضر تمثل 30% من إجمالي عينة الدراسة وبلغ عدد المبحوثين 30 مبحوثاً. فضلا عن أن مشكلة الذبح خارج السلخانات كان يعاني منها 101 أسرة مثلت حوالي 50,5% من إجمالي مفردات العينة.

وقد تمثلت الحلول المقترحة لمستهلكي اللحوم الحمراء في عينة الدراسة في الرقابة على الأسعار حيث أن أسعار اللحوم الحمراء قد أخذت، ارتفاعاً ملحوظاً في عينة الدراسة تصل إلى 100% من رأي مستهلكي عينة الدراسة، وتوفير منافذ متنقلة لزيادة المعروض وهي منتشرة في المحلات والميادين، استجابة للطلب المتزايد عليها، وبأسعار مناسبة للمستهلكين، وتوفير الأعلاف حيث أن زيادة إنتاج اللحوم يتطلب توفير الأعلاف ولابد من تدخل الدولة في دعمها وتوفيرها للمنتجين نظراً لارتفاع أسعارها في الآونة الأخيرة.

ب- المشكلات التي تواجه مستهلكوا اللحوم البيضاء في عينة البحث.

تمثلت أهم المشكلات التي تواجه مستهلكوا اللحوم البيضاء في عينة البحث في: إرتفاع أسعار اللحوم، انخفاض مستوى الدخل، عدم

صلاحية كثير من محلات الطيور، الغش في لحوم الدواجن، انتشار الأمراض، عدم معرفة مصدر الذبح، طريقة الحفظ، انخفاض الرقابة على المحلات، المعروض من اللحوم البيضاء في عينة البحث.

وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (6) أن ارتفاع أسعار اللحوم البيضاء باعتبارها أحد البدائل اللحوم الحمراء كانت تمثل نحو 58,5%، 34,5% من إجمالي عينة البحث. ومشكلة انخفاض مستوى الدخل بلغت نحو 22,5% في ريف العينة، في الحضر بلغت نحو 57% من إجمالي عينة البحث, ومشكلة عدم صلاحية كثير من محلات الدواجن كان 87 مبحوث يعانون من عدم صلاحية تلك المحلات، تمثل نحو 43,5%، بينما في الحضر كانت 49 مبحوث تمثل نحو 24,5% من إجمالي عينة البحث, بينما يتعلق بالغش في تصنيف الدواجن كان إعداد المبحوث أن هناك مشكلة 52 مبحوث في ريف العينة 34 مبحوث في حضر العينة تمثل نحو 26%، 17% على الترتيب.

بالنسبة ظهور الأمراض المتعلقة باللحوم البيضاء تبين أن في ريف العينة بلغ نحو 110 مبحوث يؤكدون أن مشكلة الأمراض تمثل 55% في ريف المحافظة، بينما في حضر المحافظة بلغت نحو 67 مبحوث تمثل نحو 33,5%، من إجمالي عينة البحث. واتضح من المقابلات مع المستهلكين أن ارتفاع الأسعار بشكل يومي في الدواجن فلابد من تدخل الحكومة للرقابة على تلك الأسعار، وفيما يتعلق بتوفير منافذ للمعروض وكذلك السلاسل التجارية لمواجهة الطلب المتزايد على اللحوم البيضاء، بالنسبة لدعم الأعلاف لابد من تدخل الدولة لتوفير السيولة اللازمة لتوفير الأعلاف المستوردة للمنتجين وتشجيع الاستثمار في هذا المجال.

جدول 6. المشكلات التي تواجه مستهلكوا اللحوم البيضاء في عينة البحث عام 2016

البيان / أهم المشكلات	إجمالي عينة الدراسة								إجمال بالعينة	الأهمية النسبية
	ريف				حضر					
	توجد	%	لا توجد	%	توجد	%	لا توجد	%		
1- ارتفاع أسعار الدواجن	117	58,5	3	15	68	34	12	6	200	100
2- انخفاض الدخل	105	52,5	15	7,5	57	28,5	23	11,5	200	100
3- عدم صلاحية كثير من المحلات	87	43,5	33	16,5	49	24,5	31	15,5	200	100
4- الغش في تصنيف الدواجن	52	26	68	34	34	17	46	23	200	100
5- ظهور الأمراض	110	55	10	5	67	33,5	13	6,5	200	100
6- مصدر الذبح	59	29,5	61	30,5	35	17,5	45	22,5	200	100
7- طرق حفظ الدواجن	50	25	70	35	46	23	34	17	200	100
8- انخفاض الرقابة	100	50	20	10	75	37,5	5	2,5	200	100
9- المعروض من اللحوم البيضاء	59	29,5	61	30,5	42	21	38	19	200	100

المصدر: جمعت وحسبت من: بيانات استمارة الاستبيان لعام 2016م.

ج- المشكلات التي تواجه مستهلكوا الأسماك في عينة الدراسة.

وفيما يتعلق بالمشكلات التي تواجه مستهلكوا الأسماك في عينة البحث وهي ارتفاع أسعار الأسماك، وانخفاض مستوى الدخل، ونقص حلقات الأسماك، وطرق النقل والحفظ، وانخفاض الرقابة. توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (7) أن ارتفاع أسعار الأسماك، يعاني منها 166 أسرة تمثل حوالى 83% من إجمالى مفردات العينة، موزعة كالتالي 110 أسرة في الريف تمثل حوالى 55% من إجمالى مفردات العينة، بينما يوجد 56 أسرة فى الحضر تمثل 28% من إجمالى مفردات العينة.

جدول 7. المشكلات التي تواجه مستهلكي الأسماك في عينة البحث 2016م

أهم المشكلات	إجمالي عينة الدراسة								إجمال بالعينة	الأهمية النسبية
	ريف				حضر					
	توجد	%	لا توجد	%	توجد	%	لا توجد	%		
1- ارتفاع أسعار الأسماك	110	55	10	5	56	28	24	12	200	100
2- انخفاض مستوي الدخل	105	52,5	15	7,5	56	28	24	12	200	100
3- نقص حلقات الأسماك	91	45,5	29	14,5	58	29	22	11	200	100
4- طرق النقل والحفظ	84	42	36	18	62	31	18	9	200	100
5- انخفاض الرقابة	102	51	18	9	61	30,5	19	9,5	200	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة الاستبيان لعام 2016م.

وفيما يتعلق بمشكلة انخفاض مستوى الدخل فقد وجد أن 161 أسرة يعانون من تلك المشكلة مثلوا 80,5% من إجمالي مفردات العينة. منهم 105 أسرة في الريف تمثل حوالى 52,5% من إجمالى مفردات العينة، بينما يوجد 56 أسرة فى الحضر تمثل 28% من إجمالى مفردات العينة.

وكانت مشكلة نقص حلقات الأسماك يعاني منها 149 أسرة مثلوا 74,5% من إجمالي مفردات العينة. منهم 91 أسرة في الريف تمثل حوالى 45,5% من إجمالى مفردات العينة، بينما يوجد 58 أسرة فى الحضر تمثل 29% من إجمالى مفردات العينة، وفيما يخص مشكلة النقل والحفظ يعاني منها 146 أسرة مثلوا 73% من إجمالي مفردات العينة. منهم 84 أسرة في الريف تمثل حوالى 42% من إجمالى مفردات العينة، بينما يوجد 62 أسرة فى الحضر تمثل 31% من إجمالى مفردات العينة.

وأظهرت عينة الدراسة العديد من المقترحات المتعلقة باستهلاك الأسماك من خلال 6 عناصر الرقابة على الأسعار، وتوفير منافذ وحلقات للمستهلك مجهزة، زيادة السلاسل التجارية، زيادة أعداد المزارع السمكية، وتوفير الأعلاف.

ثالثاً: الرؤية المستقبلية لتطوير قطاع إنتاج اللحوم الحمراء وبدائلها في جمهورية مصر العربية:

أ- الرؤية المستقبلية لتطوير قطاع اللحوم الحمراء في جمهورية مصر العربية:

وتتضمن هذه المرحلة عرض وتقييم العوامل الداخلية وهي الموارد والإمكانيات المتاحة لقطاع اللحوم الحمراء، القوى العاملة، والمعلومات ووسائل الاتصال، الإدارة والتنظيم، ودراسة العوامل الخارجية وهي(الاستهلاك، والواردات، والتشريعات والقوانين، دخل المستهلك، تضم التأمين والإعفاءات والضرائب. وكما يوضح الجدول رقم (8) تحليل الوضع الراهن لقطاع اللحوم الحمراء من خلال تحليل PESTالذى يلقي الضوء على أهم العوامل المجتمعية السياسة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي تعكس البيئة المحيطة بمشروعات اللحوم الحمراء.

2-تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات بقطاع إنتاج اللحوم الحمراء في جمهورية مصر العربية:

- **نقاط القوة:**

–يعد قطاع إنتاج اللحوم الحمراء أحد الأنشطة الإنتاجية التي تمثل مكانة هامة بين قطاع الإنتاج الحيواني.

– يضم قطاع إنتاج اللحوم مشروعات تستوعب عمالة وفرص عمالة.
– كبر هيكل القطاع حيث يساهم بنحو 48,6 مليار جنيه عام 2015م.
– تحقق المجازر والثلاجات منافع شكلية وزمنية للحوام الحمراء والمذبوحة.

جدول 8. تحليل البيئة المحيطة بقطاع اللحوم الحمراء والتركيز على العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية.(PEST)

العوامل المؤثرة	المتغيرات الرئيسية
العوامل الاقتصادية	– تزايد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك. – التخلي عن مشروع البتلو لارتفاع أسعار الأمصال المستوردة. – الاستثمار في مجال الإنتاج الحيواني يعتبر مجزياً ومشجعاً للدخول بها. – فتح باب الاستيراد للحوم الحمراء مما يؤثر على المنتج المحلي. – تلاحظ في الآونة الأخيرة ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء والدواجن والأسماك بصفة عامة. – أن الثروة الحيوانية تتناقص أعدادها بسبب الجفاف، وقلة المراعي، الكافية فضلاً عن المناسبات الدينية والمآتم والأمراض العابرة. – ارتفاع أسعار اللحوم المستوردة في الآونة الأخيرة بشكل أدى إلى زيادة الإنفاق على الغذاء. – الاستيراد من بعض الدول التي ظهرت فيها بعض الأمراض مثل جنون البقر في أوربا، والحمي القلاعية في مصر، وضعف الجهاز الارشادي. – انخفاض الإنتاجية من الأبقار والجاموس بالنسبة للسلالات المحلية. – عدم إجراء التحصينات الدورية والرعاية البيطرية اللازمة للوقاية من الأمراض الوبائية.
العوامل السياسية	– ضعف الرقابة على اللحوم الحمراء ومنتجاتها في الأسواق المحلية ومنافذ الاستيراد. – القرار الوزاري رقم 381 لسنة 2012 بحظر نقل الماشية بين محافظات ومراكز الجمهورية وكذلك حظر إقامة أسواق ماشية لحين إنهاء مرض الحمي القلاعية. – القرار الوزاري رقم 847 لسنة 2012 بالتصريح بانتقال الحيوانات تدريجياً. – القرار الوزاري رقم 1498 لسنة 1996 بشأن تنظيم الأعلاف وصناعاتها وتداولها والرقابة عليها – وحظر استيراد مسحوق اللحوم والعظم. – القرار الوزارى رقم 72 لسنة 2017م بأنه لا يجوز ذبح عجول البقر الذكور، وعجول الجاموس الذكور قبل بلوغها السنتين ما لم يصل وزنها 400 كجم. – لابد من وجود إدارة للأزمات بقطاع الزراعة بوضع الخطط لمواجهة الأزمات وإيجاد الحلول الرشيدة والسريعة، واشتراك الجهات ذات الصلة لتنفيذ هذه الخطط بهذه الإدارة حيث تحتاج إلى دعم مادي ومعنوي وتعاوناً بين الإدارات المختلفة. – تضارب الاختصاصات أو ضعفها وعدم قدرتها على التطور وفق متطلبات تحديث الزراعة بصفة عامة والإنتاج الحيواني بصفة خاصة. – جمود السياسات التمويلية واقتصارها على الأنماط التقليدية دون تسهيلات سياسات إئتمانية.
العوامل الاجتماعية	– النمط الاستهلاكي السائد في المجتمع، حيث يقبل المجتمع على اللحوم المذبوحة أكثر من إقباله على المجمدة من خلال المنافذ المتنقلة وهي اللحوم المستوردة الخارجية. – ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء بأنواعها المختلفة اعتمدت كثيراً من الأسر على الدواجن والأسماك من خلال المنافذ المتنقلة رخيصة الثمن. – وجود مجازر داخل الكتلة السكانية تؤثر سلبياً على البيئة والصحة العامة للسكان. – يضم هذا القطاع عمالة كثيرة في مزارع اللحوم الحمراء، فعند حدوث مشاكل لهذا القطاع يؤثر على حجم العمالة.
العوامل التكنولوجية	– وجود طاقات عاطلة لمزارع اللحوم الحمراء، ووجود طاقات عاطلة في مصانع الأعلاف. – عدم وجود قاعدة بيانات متصلة ودقيقة لقطاع اللحوم الحمراء في مصر. – عدم استخدام أساليب التقدم العلمي في مجال تربية الحيوان، وضعف الخدمات البيطرية.

المصدر: 1-بيانات استمارة الاستبيان لعينة الدراسة عام 2016. 2- المقابلات الشخصية مع المتخصصين في هذا المجال.

- **نقاط الضعف:**

– عدم وجود قاعدة بيانات دقيقة تربط بين مشروعات إنتاج اللحوم الحمراء ومزارع إنتاج اللحوم الحمراء، والأعلاف بأنواعها، الأدوية والأمصال، والمجازر.
– وجود طاقات عاطلة بمشروعات الإنتاج للحوم الحمراء، وكذلك مصانع الإعلاف.
– التخلي عن مشروع البتلو.
– ذبح الإناث، وانخفاض معدل التحويل للسلالات المحلية.
– رفع الدعم عن مستلزمات الإنتاج: أدى إلى ارتفاع أسعارها بصورة كبيرة.
– ارتفاع تكاليف استيراد السلالات الجديدة.

- **الفرص:**

– دعم الحكومة لقطاع الإنتاج الحيواني بصفة عامة من خلال منح بعض التسهيلات الائتمانية والتعويضية، وإقامة مشروع للإنتاج الحيواني، وإيجاد فرص عمل للشباب.
– الاستفادة من تواجد الجمعيات المتخصصة في إحياء مشروعات تسمين العجول.
– إمكانية التوسع في الإنتاج في الأراضي الجديدة بالإضافة إلى الوصول بالمشروعات إلى الطاقة الاستيعابية لإنتاج رءوس الحيوانات المنتجة للحوم الحمراء.

- **التهديدات:**

– ارتفاع المخاطر والتهديدات لقطاع إنتاج اللحوم الحمراء في مصر والعالم بسبب ظهور مرض جنون البقر، والحمي القلاعية.
– استيراد لحوم مستوردة من الخارج غير مطابقة للمواصفات، نتيجة لضعف الرقابة الحكومية.
– اعتماد قطاع الإنتاج الحيواني على استيراد مستلزمات الإنتاج.
– فتح باب الاستيراد أدى إلى انهيار قطاع إنتاج اللحوم في جمهورية مصر العربية في ظل ارتفاع تكلفة الإنتاج محلياً مقارنة بالدول المصدرة.

ب- الرؤية المستقبلية لتطوير قطاع إنتاج اللحوم البيضاء في جمهورية مصر العربية

- **تحليل الوضع الحالي:**

اشتملت هذه المرحلة على عرض وتقييم، العوامل الخارجية، الاستهلاك، التشريعات والقوانين، دخل المستهلك، الإعفاءات الضريبية)، أسعار السلع الأخرى والبديلة. والعوامل الداخلية وهي (الموارد والإمكانات المتاحة لقطاع إنتاج اللحوم البيضاء، القوى العاملة، وسائل الاتصال.

أهم العوامل الداخلية المؤثرة على قطاع إنتاج اللحوم البيضاء في مصر، وتحليل الوضع الراهن لقطاع إنتاج اللحوم البيضاء من خلال تحليل (PEST) الذى يلقي الضوء على أهم العوامل المجتمعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي تعكس البيئة المحيطة لمزارع إنتاج اللحوم البيضاء كما يعرض الجدول رقم 9).

جدول 9. تحليل البيئة المحيطة لقطاع إنتاج اللحوم البيضاء بالتركيز على العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية

العوامل المؤثرة	المتغيرات الرئيسية
العوامل الاقتصادية	– ارتفاع أسعار اللحوم البيضاء تزامناً مع ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء وبالتالي ارتفاع أسعار الأسماك. وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج. – تزايد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك نتيجة زيادة الطلب على اللحوم البيضاء والزيادة السكانية. – فتح باب الاستيراد لمواجهة الطلب المتزايد على اللحوم البيضاء. – سوق الدواجن في مصر سوق احتكار أدي إلى ارتفاع أسعارها. – ارتفاع أسعار استيراد الأمصال الخاصة بالدواجن. – التزام الدولة بالتعويضات المناسبة في حالة حدوث أزمات. – قطاع الإنتاج الحيواني وخاصة قطاع الدواجن قطاع جاذب للاستثمار.
العوامل السياسية	– ضعف الرقابة على الأسواق المحلية والاستيراد للحوم البيضاء. – صدور قرارات سياسية يحظر تداول وذبح الطيور في المحافظات بسبب انتشار أمراض انفلونزا الطيور. – صدور قرارات وزارية بشأن تنظيم الأعلاف وصناعاتها وتداولها والرقابة عليها، بحظر استيراد مسحوق اللحوم والعظم.
العوامل الاجتماعية	– النمط الاستهلاكي السائد في المجتمع يعتبر المستهلك على اللحوم البيضاء الطازجة ويمكن في الفترة الحالية للدراسة نظراً لارتفاع أسعارها لإقبالها من المستورد من خلال المنافذ المستقلة رخيصة الثمن. – وجود مجازر داخل الكتلة السكانية مما يؤثر على البيئة والصحة العامة للسكان. – كبر حجم العمالة في قطاع الإنتاج الداجني. – يمثل القطاع الريفي حوالي 27% من إجمالي الإنتاج الداجني. – عدم وجود الرعاية والعناية البيطرية في المجتمع الريفي الخاصة بالإنتاج الداجني.
العوامل التكنولوجية	– عدم استخدام الهندسة الوراثية في مكافحة انفلونزا الطيور وإنتاج وحدات للكشف عن الفيروس للوقاية من المرض. وارتفاع أسعار الأمصال المستوردة من الخارج. – انخفاض معدلات التحويل الغذائي للسلالات المحلية. وضعف الخدمات البيطرية. – وجود طاقات عاطلة لمزارع إنتاج اللحوم البيضاء في مصر. – عدم وجود قاعدة بيانات متصلة ودقيقة لقطاع إنتاج اللحوم الحمراء في مصر.

المصدر: 1- إعداد الباحث. 2- بيانات استمارة الاستبيان عام 2016. 3- المقابلات الشخصية مع المهتمين بقطاع الإنتاج الداجني في هذا المجال.

2- تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لقطاع إنتاج اللحوم البيضاء:

- **نقاط القوة:**

– يمثل الإنتاج الداجني المصدر الثاني من مصادر البروتين الحيواني ويمثل في قطاعين القطاع التقليدي والقطاع الريفي، والقطاع التجاري.
– استيعاب القطاع التجاري لعدد كبير من العمالة.
– كبر هيكل القطاع حيث ساهم بنحو 27 مليار جنيه عام 2015م.
– تنمية صناعة الدواجن بدعم كبير من الدولة لتوفير البروتين الحيواني للمستهلكين.

- **نقاط الضعف:**

– عدم وجود قاعدة بيانات، مفصلة ودقيقة تربط بين حلقات صناعة الدواجن في مصر.
– اعتماد مكونات أعلاف الداجني على الاستيراد مما يجعل تكلفة الإنتاج أكثر تأثيراً بالتغيرات في السوق العالمي لكل من الذرة الصفراء وفول الصويا.
– نقص طاقات المجازر الآلية التي تعزز تطوير صناعة الدواجن.
– وجود طاقات عاطلة بحلقات مشروعات إنتاج اللحوم البيضاء ومشروعات إنتاج الدواجن ومصانع الأعلاف، المجازر، وتحسين السلالات، من قبل مراكز البحوث المتخصصة القائمة حالياً.
– التكلفة المرتفعة لاستيراد جدود دجاج التسمين وكذلك أمهات التسمين.
– انخفاض معدلات التحويل الغذائي. وانخفاض الرعاية البيطرية للقطعان المنزلية في القطاع الريفي.
– التكلفة المرتفعة لإنشاء المجازر التكنولوجية البيئية.
– ارتفاع الهوامش التسويقية بين حلقات التسويق بتحليلها للمستهلك النهائي.

- **الفرص:**

– دعم الحكومة لقطاع الإنتاج الداجني من خلال بعض التسهيلات بالتعويضات عن النافق الموجود أثناء انتشار المرض، والمنح الائتمانية لمشروعات الإنتاج الداجني.
– التحسين المستمر لقطعان التربية المنزلية للدواجن في القطاع الريفي.
– تكثيف برامج التحضين والرعاية البيطرية للقطعان المنزلية.
– التوسع في الإنتاج من خلال توفر البنية الأساسية، وكذلك وجود فائض غير مشغل من الطاقة الاستيعابية والتصميمية من اللحوم البيضاء.
– توفير بدائل لاستخدام المصادر المتاحة من الأعلاف.
– استخدام الهندسة الوراثية في مكافحة انفلونزا الطيور.
– التوسع في أنشطة الجمعيات التعاونية للثروة الحيوانية واتحاد منتجي الثروة الحيوانية ومصنعي الأعلاف.
– الدور البحثي الإرشادي والخدمي والتنظيمي والرقابي والتشريعي.
– العمل على إعداد قاعدة بيانات داجنية لتقديم الصوف والخبرة لسياسات التسويق والإنتاج.

- **التهديدات:**

– ارتفاع المخاطر في قطاع الإنتاج الداجني لانتشار مرض انفلونزا الطيور.
– عدم توفر قاعدة بيانات سليمة يمكن لمتخذ القرار الاعتماد عليها في رسم السياسات الإنتاجية والتسويقية.
– اعتماد القطاع الداجني على استيراد مستلزمات الإنتاج من الأعلاف، والأمصال واللقاحات والسلالات عالية الإنتاجية.
– ضعف الرقابة الحكومية على الاستيراد وكذلك الرقابة الداخلية على الأسواق والأسعار.
– النمط الاستهلاكي السائد بالمجتمع، يعتمد القطاع الريفي فيه على التربية المنزلية، والحضر يعتمد على الشراء الطازج والمجمد والمستورد.

ج- الرؤية لتطوير قطاع إنتاج الثروة السمكية في جمهورية مصر العربية:

تحليل الوضع الحالي:

تضمنت هذه المرحلة عرض وتقييم العوامل الداخلية وهي (الموارد والإمكانيات المتاحة لقطاع اللحوم الحمراء (القوى العاملة) الهيكل التنظيمي، دراسة العوامل الخارجية (الاستهلاك، الواردات، التشريعات والقوانين، دخل المستهلك العوامل الخارجية المؤثرة على قطاع إنتاج الثروة السمكية في مصر في مخطط بياني يتضمن الإنتاج السمكي سنوياً ويبلغ نحو 1519 ألف طن، والاستهلاك ويبلغ نحو 1795 ألف طن، والواردات وتبلغ نحو 276 ألف طن، التسويق، الوسائل التخزينية والتبريد.

1- تحليل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية لقطاع الإنتاج السمكي في جمهورية مصر العربية:

يوضح الجدول رقم (10) أهم الحقائق بخصوص المصادر الرئيسية للإنتاج السمكي في جمهورية مصر العربية، والطاقات الإنتاجية للمصادر السمكية على مستوى الجمهورية وفيما يلي تحليل الوضع الراهن من خلال تحليل PEST الذى يلقي الضوء على أهم العوامل المجتمعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي تعكس البيئة المحيطة بالإنتاج السمكي كما يوضح الجدول رقم (10).

جدول 10. تحليل البيئة المحيطة لقطاع الإنتاج السمكي والتركيز على العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية

العوامل المؤثرة	المتغيرات الرئيسية
العوامل الاقتصادية	– تدهور إنتاج المصادر الطبيعية من الإنتاج السمكي. – نقص تجهيز السفن بالوسائل التخزينية والتبريدية. وعدم توفر وسائل لنقل المنتجات السمكية. – عدم توفر الوسائل التخزينية والتبريدية، وعملية الصيد الجائر تؤثر على المخزون السمكي والانخفاض، بالاضافة إلى صيد الزريعة بطريقة غير مشروعة. – ارتفاع أسعار الأعلاف المصنعة. – عدم توفر خريطة واضحة المعالم لإمكانية التوسع في مشروعات الاستزراع السمكي. – عدم توفر قاعدة بيانات متكاملة حول الثروة السمكية، يمكن الاعتماد عليها والاسترشاد بها ما يتسم بالقصور الكمي والنوعي. – عدم توفر الأنظمة التسويقية بشكل عام وعدم تطويرها بشكل يتلاءم مع التطورات الإنتاجية المحلية.
العوامل السياسية	– صدور القرار الجمهوري رقم (190) لسنة 1983 بإنشاء الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بسد الفجوة الغذائية في إنتاج البروتين الحيواني. – قصور القوانين والتشريعات التي تعوق تنمية الثروة السمكية وعدم ملاءمتها طبقاً للظروف والمتغيرات المحلية والدولية. – عدم تشديد العقوبات على جرائم الصيد بالوسائل غير المشروعة. – الحد من ظاهرة الصيد الجائر التي تهدد المصايد بالاستنزاف. – قصر إنشاء المزارع السمكية على الأراضي البور غير صالحة للزراعة. – الاهتمام بحماية النيل ودعم شرطة المسطحات المائية بالإمكانيات التي تمكنها من تنفيذ القانون. – تنازع اختصاصات المحليات والأجهزة المحلية في شأن تبعية أراضي الدولة للملكية العامة مما يترتب عليها إعاقة استمرار المستثمرين في إمكانية استهلاكهم للمزارع السمكية. – تنفيذ التشريعات الخاصة بحماية البيئة من التلوث بكل دقة واستصدار التشريعات اللازمة. – إعادة النظر في قانون التعاون الخاص بالجمعيات التعاونية للصيد بحيث يكون اشتراك الصيادين في عضوية مجلس الإدارة. – إعادة النظر في الرسوم المفروضة للترخيص بما يتناسب مع الظروف الحالية.
العوامل الاجتماعية	– ارتفاع أسعار الأسماك بأنواعها المختلفة في الآونة الأخيرة بعد أن كان المصدر الثالث الذى يعتمد عليها المستهلكين في غذائهم. – التنسيق مع الجهات المتخصصة للحد من تلوث البحيرات ونهر النيل لإنشاء وحدات معالجة للصرف الزراعي للحد من نفوق الأسماك. – عدم توفر الكوادر المؤهلة وضعف برامج التدريب. – إيجاد فرص عمل للشباب في مجال الصيد والاستزراع السمكي وإيجاد فرص عمل. – وجود حلقات الأسماك في الأسواق وسط الكتلة السكانية قد تكون سبباً في تلوث البيئة بالإضافة أنها غير مرخصة مما يؤثر على الصحة العامة. – كبر حجم العمالة التي تعمل في مجال الصيد. وعدم كفاية الدعم الذى يقدم للصيادين.
العوامل التكنولوجية	– عدم توافر الطرق الفنية الحديثة في أساليب الاستزراع السمكي. – عدم استخدام التقنيات الحديثة لإنتاج الأعلاف المخصصة والمتزنة. – قلة الخبرات والكفاءات العلمية وضعف التدريب اللازم لإدارة المصايد وقلة المرشدين الذين يكونوا صلة الوصل بين المراكز البحثية والأنشطة الحقلية. – عدم القدرة على الصيد في أعالي البحار والأعماق. – عدم الالتزام بالتوقيتات المحددة للصيد (فترات الراحة). – تحسين جودة المنتجات للمنافسة والتصدير. – التأخر التكنولوجي والاقتصادي لوسائل التصنيع السمكي الداخلي بما في ذلك الحفظ والتغليف والتمليح.

المصدر: 1- استمارة الاستبيان عام 2016. 2- الدراسات والأبحاث المتعلقة بالإنتاج السمكي.

2- تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات بقطاع إنتاج الثروة السمكية في جمهورية مصر العربية:

- **نقاط القوة:**

– يعد قطاع الإنتاج السمكي ضرورة حتمية حيث انها تعتبر من المصادر المتجددة إذا ما أحسن استخدامها للمحافظة على الأجيال القادمة.
– يساهم الإنتاج السمكي بنحو 1,48 ألف طن من مصادرها المختلفة الطبيعية والاستزراع السمكي.
– تنمية الاستزراع السمكي يساهم في زيادة المخزون السمكي وتدعيم صيد البحر بدلاً من التنافس بين الصيادين والمزارعين على الزريعة.
– تبلغ مساحة مصر من الإنتاج السمكي من مصادرها المختلفة حوالي 13,5 مليون فدان شمالاً وشرقاً.

- **نقاط الضعف:**

– عدم توفر شبكة لتبادل المعلومات الخاصة بالثروة السمكية، وعدم توفر قواعد للمعلومات التي تساهم في توفير البيانات الإحصائية.
– عدم الاهتمام بتحديد فترات الصيد وتنظيمها للحفاظ على المخزون السمكي.
– عدم الاهتمام بالصناعات المائية التي تعاني من التلوث نتيجة إلقاء المخلفات الصناعية والزراعية.
– عدم توفر أسطول صيد الأسماك في المياه العميقة في أعالي البحار، وقصور الاتفاقيات متعددة الأطراف مع الدول المجاورة للاستغلال الأمثل في هذا المجال.
– القصور التدريبي للكوادر وتوفير المهارات لإدخال جيل جديد من السفن وتوفير فرص عمل للشباب.
– عدم الاهتمام بتحسين الخدمات والعمليات التسويقية للأسماك عند الوصول إلى ميناء الصيد.
– انخفاض مستوى أداء الهياكل التنظيمية المسئولة عن قطاع الثروة السمكية بما يتناسب وأهمية هذا القطاع في الاقتصاد والأمن الغذائي.
– انخفاض الدعم المادي المقدم للمشاريع البحثية والسمكية لزيادة فعاليتها وتطبيق تلك النتائج بين المنتجين.
– وجود معوقات عديدة تعمل على عدم دخول مستثمرين في مجال الاستزراع السمكي.
– عدم توفر الاعتمادات المالية التي تفوق مشروعات تنمية الثروة السمكية.
– ضآلة رأس مال صندوق دعم الجمعيات التعاونية السمكية والتي تقوم بإقراض الصيادين.
– عدم توافر أدوات الصيد اللازمة لأعضاء الجمعيات التعاونية.
– صعوبة الحصول على القروض من البنوك بسبب عدم توفير الضمانات الكافية لأصحاب المزارع.
– صيد الزريعة بطريق غير مشروعة مما يؤدي إلى استنزاف الأسماك من المصايد الطبيعية خاصة البحيرات الشمالية لصالح تجارة السوق السوداء للزريعة.

- **الفرص:**

– تطور المزارع الحكومية كمزارع إرشادية ورفع إنتاجيتها.
– استخدام التقنيات الحديثة لإنتاج الأعلاف المخصصة والمتزنة.
– دخول شباب الخريجين للاستثمار في المزارع السمكية في الأحواض والتربية في الأقفاص.
– تطبيق معايير الجودة في مجال الصيد والاستزراع في هذا المجال.
– إقامة ثلاجات لنقل الأسماك بجميع المحافظات.
– إجراء بحوث وتحاليل دورية للمناطق التي تتعرض للتلوث بالتعاون مع الجهات المخصصة للمحافظة على صحة الإنسان.
– إقامة مشروعات مع شركات متعددة الجنسيات للصيد في أعالي البحار.
– تشجيع إقامة الأقفاص السمكية البحرية القائمة ووضع الضوابط اللازمة من حيث التصميم.

- تطوير مراكب الصيد وتجهيزها بالتقنيات الحديثة من أجهزة الصيد في أعماق البحار.
- تعديل بعض القوانين الخاصة بالصيد وتطبيقها بكل حزم لصالح تنمية الثروة السمكية.
- تدعيم القطاع التعاوني للثروة السمكية وأهميتها ودورها للنهوض بهذا القطاع الحيواني.
- توفير قاعدة بيانات دقيقة عن البحيرات والمزارع السمكية في مصر.

التهديدات:

- الصيد الجائر يهدد استدامة وتجديد مواردها السمكية نتيجة غياب الرقابة السمكية.
- انتشار ظاهرة استخدام مبيدات الآفات الزراعية في عملية الصيد.
- استخدام المفرقعات في عملية الصيد وخاصة في أعالي البحار الأمر الذى يؤدي إلى تدمير البيئات البحرية واستنزاف الثروة السمكية.
- سياسة تحلية مياه البحيرات التي تتبناها بعض الوزارات من المشاكل التي تؤرق القائمين على الثروة السمكية في مصر.
- عدم الاهتمام بموانى الصيد وتطويرها بما يتناسب مع التكتلات الاقتصادية المختلفة.
- عدم وجود التنسيق مع دول الجوار من أجل تبادل المصالح المشتركة وتحقيق التوازن في مجال الصيد.
- القصور في التسهيلات الائتمانية للصيادين.
- عدم مواكبة التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لقطاع الإنتاج السمكي للتطورات والمتغيرات العالمية محلياً ودولياً.
- استيراد معظم مستلزمات الصيد والاستزراع السمكي كالشباك والقوارب والمحركات والمفرخات والمضخات والأعلاف والأدوية مما يتطلب عملة صعبة.

ويتضح من العرض السابق للرؤية المستقبلية لقطاع اللحوم الحمراء وبدائلها أن مصر يوجد بها هيكل كبير لقطاع اللحوم الحمراء وبدائلها يستوعب عدداً كبيراً من العمالة تستطيع الدولة من خلاله توفير البروتين الحيواني اللازم للمستهلكين، من خلال دعم ذلك القطاع على مستوي التعويضات، والتأمينات، وتوفير مستلزمات الإنتاج بالشكل الكافي والأسعار والأوقات المناسبة، وربط كل ذلك بمجال البحث العلمي والارشاد الزراعي، مستعيناً على ذلك بتلافي نقاط الضعف من خلال توفير قاعدة بيانات، وتوفير مستلزمات الإنتاج محلياً والاهتمام برفع كفاءة السلالات المحلية، مع الاهتمام بالجانب التسويقي، مع الأخذ في الاعتبار مواجهة التهديدات من خلال المتابعة الارشادية البيطرية من قبل الدولة، وزيادة الرقابة الحكومية على استيراد مستلزمات الإنتاج، والرقابة على الأسواق، والعمل على توعية المواطن.

المراجع

سامي خليل (دكتور): النظرية الاقتصادية - تحديد أسعار السلع والخدمات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ص 161-183.

طلعت رزق الله النفادي (دكتور)، عماد موريس عبد الشهيد (دكتور) دراسة تحليلية لإنتاج واستهلاك واستيراد المنتجات الحيوانية في جمهورية مصر العربية، المؤتمر الثاني والعشرون للاقتصاديين الزراعيين 12-13 نوفمبر 2014م.

محمد حسين محمد عطوة (دكتور)، دراسة تحليلية لمحددات الطلب على اللحوم الحمراء في جمهورية مصر العربية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، يونيو 2005.

نصر محمد القزاز (دكتور)، محاضرات فى الإحصاء الاقتصادى المتقدم، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الأزهر بالقاهرة، 2009م.

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة تقديرات الدخل الزراعي، أعداد متفرقة.

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة تقديرات الميزان الغذائي في جمهورية مصر العربية، 2015م.

Earl, L, Girnols, Microeconomics, Houghton Mifflin Company, Boston, U .S .A, 1992

An Economic Study of the Demand for Red Meat and its Alternatives in Arab Republic of Egypt

Abdel Hamid, A. K.[1]; A. A. D. Mohamed[1] and Y. S. Y. Bakheet[2]

[1]Agricultural Economics department, Faculty of Agriculture, Cairo, Al-Azhar University

[2]Economic Affairs Sector - Ministry of Agriculture

ABSTRACT

The animal production sector is considered an important productive sector in the national economy. The average value of the production of Red Meat and its alternatives is about 80 billion pounds, representing about 28.1% of the average value of agricultural production during the period 2011-2015. The research problem is that Egypt faces a deficit in the quantities of Red Meat produced, which has led to the failure to meet the increasing consumer needs. This research aims to study the problems faced by Red Meat consumers, and appropriate solutions under the available resources, and develop a vision for the future demand for Red Meat and its alternatives. The research was based on primary and secondary data. A random sample was selected for the Red Meat consumers and its alternatives. The sample consisted of 200 individuals' representative from the Governorates of Qalioubia and Beni Suef. The demand functions for Red Meat and its alternatives were estimated to determine the most independent variables affecting the dependent variable, namely the demand for Red Meat and its alternatives. The independent variables were the price of the commodity, consumer income, number of family members, alternative commodity prices and educational level as an implicit variable. The main problems faced by Red Meat consumers were the rise in the prices of Red Meat and low income. The proposed solutions were price control, as the prices of Red Meat increased significantly in the sample of the study, the main problems faced by consumers of white meat were: High meat prices, low income level, and the lack of validity of many bird shops, fraud, and the spread of diseases, and with regard to the problems faced by consumers of fish was the rise in fish prices, low income level, lack of fish markets, transport routes and conservation, low control. Therefore, the research recommends supporting the Red Meat production sector and its alternatives, providing local production inputs, providing data base, and paying attention to raising the efficiency of local breeds, with attention to the marketing side. And follow-up veterinary guidance by the state, and to increase Government control over the import of production inputs, and control over the markets, and to educate the citizen.